الصباح الاقتصادية
12
العدد 2552 - السنة التاسعة
الخميس 22 ذي القعدة 1437 - الموافق 25 أغسطس 2016
Thursday 25 August 2016 - No.2552 - 9th Year

أكدا أن تذبذب الأسعار حالياً يعد انعكاساً لاختلال ميزان العرض والطلب

محللان : برميل النفط الكويتي بين 35 و 45 دولاراً حتى نهاية العام

توقع محللان نفطيان كويتيان تارجح اسعار النفط في الأسواق العالمية صعودا وهبوطا حتى نهاية العام الحالي بين 40 و 50 دولارا لبرميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت وبين 35 و 45 دولارا لبرميل النفط الكويتي.

وذكر المحللان في لقاءين منفصلين مع وكالة الأنباء الكويتية «كونا» امس الاربعاء ان تذبذب اسعار النفط الخام حاليا يعد انعكاسا لاختلال ميزان الطلب والعرض وغياب آلية واضحة لتنظيم المعروض إضافة إلى الدور المؤثر الذي يلعبه المضاربون في الأسواق العالمية.

وتوقعا أن تصل الأسعار لمزيج برنت إلى 55 دولارا مع بداية 2017 ثم إلى 60 دولارا وبعدها ستستقر الأسعار عند هذه المستويات لفترة طويلة طالما ظلت معطيات السوق كما هي ولم تحدث مفاجآت على المستوى الجيوسياسي أو كوارث طبيعية.

وقال المحلل النفطي الكويتي ورئيس مركز الافق للاستشارات الإدارية الدكتور خالد بودي إن ملامسة أسعار النفط لحدود ال 50 دولارا كان أمرا متوقعا منذ العام الماضي لافتا إلى أن التوقعات بالمزيد من التعافي لأسعار النفط قائمة «ولكن ببطء».

وأشار بودي إلى أن الأسعار لن تصل إلى المستويات المرتفعة السابقة التي تحققت في عام 2014 وتخطت حاجز ال 100 دولار للبرميل متوقعا أن تصل الأسعار إلى 55 دولارا للبرميل مزيج برنت مع قدوم عام 2017 ثم ستصعد إلى نحو 60 دولارا لتحافظ الأسعار على هذه المستويات لفترة طويلة.

وذكر أن الدول المنتجة ليس لديها طموح للوصول إلى ال 100 دولار للبرميل مرة أخرى على المدى المتوسط حيث إن تلك الأسعار لم تكن طبيعية مبينا ان سعر البرميل بين 60 و65 دولارا يعد مقبولا وسيتحقق على المدى المتوسط ما لم تحدث أمور غير طبيعية سواء كوارث طبيعية او تغيرات جيوسياسية كبيرة وان التذبذب في الاسعار سيكون بين دولار او دولارين وهو يدخل ضمن اطار استقرار الاسعار.

وعن اهم اسباب التذبذب في الاسعار بالأسواق العالمية أفاد بانها تعود إلى تلك البيانات الاقتصادية المتضاربة التي تخلق حالة من القلق بين المتعاملين بالسوق ومنها التطورات في الصين والتراجع في النمو الاقتصادي.

وأوضح بودي ان الأوضاع تتحسن لكنها ليست باي حال من الأحوال كما كانت في السابق خلال عامي 2013 و 2014 حيث كان لهذا النمو دور كبير في دفع الاسعار الى الاعلى.

وبين أن سعر صرف الدولار لعب دورا مؤثرا في انخفاض اسعار النفط عندما حقق ارتفاعات متوالية لكنه عاد للاستقرار نوعا ما وهو ما كان له تاثير إيجابي.

ولفت إلى أن النمو الاقتصادي في العالم عدا الصين متواضع ومحدود مؤكدا أن هذا التواضع في النمو الاقتصادي ومع استمراره لفترة ليست بالقليلة تكيف معه السوق ولكنه يظل مصدر قلق.

وأوضح ان تخطي الاسعار حاجز 100 دولار سابقا كان من اسبابه الرئيسية النشاط القوي للمضاربين لافتا الى ان المضاربين انسحبوا من الاسواق مع هبوط الاسعار بشكل كبير ما زاد من حدة الهبوط للاسعار «ولكنهم بدأوا في العودة حاليا بشكل تدريجي».

وطمأن بودي جمهور المتعاملين بالأسواق النفطية حيث لا قلق في الوقت الراهن وهناك استقرار كبير في الاوضاع الاقتصادية «حتى وإن كان النمو الاقتصادي العالمي بطيئا والنمو الاقتصادي الاوروبي لا يتجاوز 1 في المئة حيث إن الاستقرار هو السمة الغالبة حاليا وغير متوقع الهبوط او الصعود الحاد».

برميل النفط الكويتي بين 35 و 45 دولارا حتى نهاية العام

الشطي : مسؤولية المحافظة على استقرار الأسواق جماعية يشارك فيها كل المنتجين داخل «أوبك» وخارجها

وقال إن عام 2017 سيشهد اسعارا بين 60 و 65 دولارا للبرميل موضحا أنه لا قلق من النفط الصخري الذي ربما يرتفع انتاجه في الفترة المقبلة لعودة جدواه الاقتصادية بعد ان تجاوزت الاسعار حاجز ال 40 دولار.

واشار الى ان بعض الشركات التي كانت قد تراجعت عن انتاج النفط الصخري بدأت في العودة من جديد خصوصا مع تطور طرق الانتاج لهذا النوع من النفط غير التقليدي وتقليل تكلفة الانتاج من نحو 80 دولارا للبرميل الى ما يقرب من 40 دولارا فقط.

وأوضح انه ليس هناك من داع للقلق من النفط الصخري على النفط التقليدي لأنه في افضل حالته سيظل محدود الكمية في انتاجه وتاثيره ناهيك عن اضراره البيئية التي تحد من انتاجه في الأساس.

وتوقع بودي عام 2030 انتاج نحو 10 ملايين برميل من النفط الصخري وهو ما سيعادل حوالي 8 في المئة من اجمالي الانتاج العالمي في تلك الفترة.

من ناحيته قال المحلل النفطي محمد الشطي إن تذبذب اسعار النفط الخام حاليا هو انعكاس لاختلال ميزان الطلب والعرض وغياب آلية واضحة لتنظيم المعروض في اسواق النفط.

ولفت الشطي إلى أن هذا الدور كانت تضطلع به منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبك) قبل تهاوي اسعار النفط وقبل اللجوء الى ديناميكية السوق من اجل استعاده التوازن وهو تطور يؤكد اهمية الدور الذي تقوم به (أوبك) من اجل استقرار اسواق النفط وضمان امن الإمدادات «ولكن مسؤولية المحافظة على استقرار الاسواق هي مسؤولية جماعية يشارك فيها كل المنتجين داخل اوبك والمنتجون الرئيسيون من خارجها.

وأضاف أن السبب الرئيسي في تذبذب الأسعار لعله أن الأمور آلت إلى المضاربين والمستثمرين في تحديد مراكزهم سواء بالبيع أو الشراء وزيادة عقود النفط أو تناقص عددها بناء على انطباعاتهم وقراءتهم لمؤشرات السوق في غياب خطه طريق واضحة يتبناها المنتجون.

وبخصوص اسباب تعافي اسعار النفط خلال الأيام السابقة اوضح الشطي انها تعود الى مشاورات المنتجين التي تسبق منتدى الطاقة الدولي المقرر انعقاده في الجزائر في الفترة بين 26 و 28 سبتمبر 2016 والحديث عن توافق محتمل حول تثبيت الانتاج تقوده فنزويلا وسط تصريحات إيجابية من السعودية لصالح استقرار الاسواق بالإضافة الى انخفاض مخزون الغازولين الامريكي والانخفاض في المخزون العالمي.

واضاف ان من تلك الاسباب ضعف الدولار الامريكي ما ساعد في تحفيز المستثمرين والمضاربين لشراء عقود وتعزيز مراكزهم في الاسواق الآجلة وإعلان (شل) ايقاف تحميل نفط (بوني لايت) النيجيري بسبب وجود تسرب وكذلك تعطل في الإنتاج من شمال العراق بمقدار 80 الف برميل يوميا وإغلاق انغولا حقل داليا للنفط الخام وتاثر الإنتاج ب 215 الف برميل يوميا.

بودي : التوقعات بالمزيد من التعافي لأسعار النفط قائمة .. «ولكن ببطء»

واوضح الشطي ان هناك عددا من العوامل التي تسهم في ضعف اسعار النفط منها استمرار السوق في حالة (الكونتانغو) «اي ان الاسعار الحالية اقل منها في المستقبل» لتشير إلى زيادة المعروض في اسواق النفط وارتفاع إنتاج السعودية إلى 10ر67 مليون برميل يوميا في يوليو والإعلان عن رفع الانتاج خلال الأشهر المقبلة ليصل إلى نحو 10ر9 مليون برميل يوميا.

واوضح ان من تلك العوامل التوقعات بارتفاع الانتاج الامريكي وارتفاع انتاج بحر الشمال من النفط الخام والحديث عن اتفاق بين بغداد وكردستان يزيد من احتمالات ارتفاع انتاج النفط من العراق كما بدأت بعض التحاليل تستبعد اتفاقا وشيكا خلال الجزائر بالإضافة الى ضعف هوامش أرباح المصافي.

وقال الشطي إنه ينبغي عدم التقليل من التحركات الحالية التي تقودها فنزويلا بين المنتجين والتصريحات السعودية السابقة لانها اكبر منتج للنفط واوضحت انها مستعدة للتعاون مع المنتجين الأخرين لاستقرار اسواق النفط ولذلك الأيام القادمة تتضح فيها الصورة مع اقتراب انعقاد الاجتماع.

وبين ان التوقعات الحالية للأسعار إلى نهاية العام على الأقل بالنسبة لنفط خام الاشارة برنت ستتحرك بين 40 و 50 دولارا للبرميل بينما الكويتي بين 35 و 45 دولارا للبرميل ويظل شرط تعافي الأسعار هو تناقص الفائض وعودة مستويات المخزون النفطي إلى مستويات اكثر طبيعية.

مقارنة بالشهر ذاته من 2015

«الإحصاء» : ارتفاع التضخم المحلي 3.06 في المئة خلال يوليو الماضي

اظهرت بيانات الإدارة المركزية للاحصاء الكويتية امس الاربعاء ارتفاع الارقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) محليا 3ر06 في المئة خلال يوليو الماضي مقارنة بالشهر ذاته من 2015.

وقالت الإدارة في تقريرها الشهري عن التحليل الإحصائي لاسعار المستهلك وخصت به وكالة الأنباء الكويتية «كونا» إن الرقم القياسي العام ارتفع بنسبة 0ر07 في المئة في يوليو الماضي مقارنة بشهر يونيو الماضي على اساس شهري.

وذكرت أن الرقم القياسي الشهري لأسعار المستهلكين شهد في يوليو الماضي استقرارا في ست مجموعات رئيسية مؤثرة في حركة الأرقام القياسية للاسعار وارتفاعا في ثلاث مجموعات في حين سجل انخفاضا في ثلاث مجموعات.

واضافت ان الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الأولى (الأغذية والمشروبات) ارتفع في يوليو الماضي بنسبة 1ر19 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من 2015 في حين شهدت المجموعة ارتفاعا على اساس شهري قدره 0ر16 في المئة.

وبينت ان اسعار ثلاث مجموعات فرعية من المجموعة الاولى انخفضت على اساس شهري في حين شهدت ارتفاعا في خمس مجموعات واستقرارا في ثلاث مجموعات مبينة ان الرقم القياسي استقر في المجموعة الرئيسية الثانية (السجائر والتبغ) على اساس شهري وارتفع 0ر59 في المئة على اساس سنوي.

واشارت إلى ارتفاع الرقم القياسي للمجموعة الثالثة (الكساء وملبوسات القدم) خلال يوليو الماضي بنسبة 0ر59 في المئة على اساس سنوي وانخفاضا نسبته 0ر16 في المئة على اساس شهري في حين ارتفع معدل التضخم في المجموعة الرابعة (خدمات المسكن) 7ر33 في المئة على اساس سنوي وارتفع في المجموعة الخامسة (المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة) 2ر65 في المئة على اساس سنوي.

وافادت بأن المجموعة السادسة (الصحة) شهدت ارتفاعا في معدل التضخم خلال يوليو الماضي بنسبة 2ر03 في المئة على اساس سنوي وارتفاعا بواقع 0ر23 في المئة على اساس شهري في حين انخفضت المجموعة السابعة (النقل) على اساس سنوي بنحو 1ر92 في المئة وارتفع في الثامنة (الاتصالات) على اساس سنوي 0ر50 في المئة.

وقالت (الإحصاء) إن معدل التضخم في المجموعة التاسعة (الترفيهية والثقافية) ارتفع على اساس سنوي بنحو 0ر31 في المئة في حين شهد ارتفاعا في المجموعة العاشرة (التعليم) على اساس سنوي في يوليو الماضي بنسبة 3ر48 في المئة.

وأضافت ان الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الـ11 (المطاعم والفنادق) شهد ارتفاعا على اساس سنوي بنسبة 4ر05 في المئة كما شهدت المجموعة الأخيرة (السلع والخدمات المتنوعة) ارتفاعا سنويا بنسبة 1ر15 في المئة.

ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك أداة لقياس التغير بمستويات الأسعار عموما بين فترتين إما شهرية أو سنوية وعادة ما يكون مؤشرا أساسيا لقياس التضخم أو الانكماش الاقتصادي إذ يمكن للدولة من خلاله اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية ورسم السياسات النقدية والمالية.

وكانت منهجية الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة الأساس الجديدة 2007 استندت إلى البيانات المستخلصة من 455 مصدرا من محافظات البلاد الست في وقت ضمت فيه سلة المستهلك الجديدة السلع والخدمات الأكثر استخداما بين الأفراد والأسر التي تم اختيارها خلال بحث الدخل والانفاق الأسري.

جدول 1، جدول توضيحي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك
حسب أقسام الإنفاق الرئيسية مقارنة يوليو ٢٠١٦ مع يونيو ٢٠١٦

أقسام الإنفاق الرئيسية	يوليو ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٦	معدل التضخم %
الرقم القياسي العام	١٤١,٦	١٤١,٧	٠,٠٧-
الأغذية والمشروبات	152.4	153.1	0.46
السجائر والتبغ	152.5	152.5	0.00
الكساء وملبوسات القدم	128.9	128.7	0.16-
خدمات المسكن	152.2	152.2	0.00
المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة	147.4	147.2	0.14-
الصحة	١٣٠,٥	١٣٠,٨	٠,٢٢-
النقل	122.9	122.9	0.00
الاتصالات	101.5	101.5	0.00
الترفيهية والثقافية	128.9	128.8	0.08-
التعليم	139.6	139.6	0.00
المطاعم والفنادق	143.8	143.8	0.00
السلع والخدمات المتنوعة	131.5	131.9	0.30

ارتفاع التضخم المحلي 3.06 في المئة خلال يوليو الماضي

بسبب انعدام المحفزات الإيجابية وأهمها عزوف جانب من كبار صناع السوق عن الدخول على أوامر البيع والشراء

البورصة إلى الأحمر ..من جديد

البورصة عادت إلى الأحمر

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» تعاملات جلسة امس الأربعاء على انخفاض جديد في ظل تداولات ضعيفة نسبيا لليوم الرابع على التوالي بسبب انعدام المحفزات الإيجابية وأهمها عزوف جانب من كبار صناع السوق عن الدخول على أوامر البيع والشراء.

وعلى الرغم من الهبوط الذي طاول العديد من أسهم القطاعات المدرجة فإن التداولات الانتقائية على الأسهم التشغيلية كانت حاضرة على فترات متقطعة خلال ساعات الجلسة على خلاف شركات أخرى كانت خاملة وهو ما انعكس سلبا على المؤشرات الرئيسية. وحظت مجموعة من الشركات مثل (نابيسكو) و(تور) و(أنوفست) و(المدينة) و(صالحية) بارتفاعات خلافا للشركات التي كانت تحت وطأة الضغوطات ومنها على سبيل المثال (المال) و(الخصوصية) و(المصالح ع) و(نقاش) و(مسالخ ك) واحتل عدد من الشركات قائمة الأكثر تداولا من ضمنها (المال) و(زين) و(بنك بوبيان) و(أنوفست) و(ع عقارية).

وشهدت مجريات حركة الأداء العام خلال ساعات الجلسة نشاطا على نحو 22 شركة شهدت ارتفاعا على عكس 43 شركة شهدت انخفاضات من أصل 113 شركات تمت المتاجرة بها. واستحوذت مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 10ر2 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت الأربعة ملايين دينار تمت عبر 327 صفقة نقدية ليخرج المؤشر من تعاملات الجلسة عند مستوى 811ر03 نقطة.

وكان لأخبار العديد من الشركات اثر واضح في اتخاذ قرارات المتعاملين بالدخول بأوامر الشراء أو البيع جراء تلك الأخبار منها ما ذكرته شركة (ميزان القابضة) بشأن اتمام صفقة الاستحواذ على 70 في المئة من شركة (الصافي) للأغذية السعودية لتصبح بوابتها الرئيسية إلى سوق الأغذية السعودي.

كما انشغل المتعاملون بإفصاح شركة (مواشي) بشأن دعوى قضائية تطالب فيها بوقف انعقاد الجمعية العامة العادية المقرر انعقادها يوم الثلاثاء 6 سبتمبر 2016.

وفي السياق ذاته اهتم المتعاملون ببيانات شركتي (المدينة للتمويل والاستثمار) و(أعيان للاجارة والاستثمار) التي تراجعت أرباحها خلال الربع الثاني من العام الحالي 93 في المئة ليبلغ صافي ربح الفترة 218 الف دينار مقابل أرباح بلغت 3ر09 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2015.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) أقفل منخفضا 13ر33 نقطة ليبلغ مستوى 5435ر5 نقطة محققا قيمة نقدية بنحو 6ر04 مليون دينار من خلال تداول 54ر6 مليون سهم تمت عبر 1439 صفقة نقدية.